

عناصر التنمية الاقتصادية (العنصر البشري)

المقدمة.

الفقرة الأولى: علاقة العنصر البشري في الاستهلاك والإنتاج والانتاجية وتكاليف الانتاج.

١- التأثير في الطلب على الاستهلاك وشكل هذا الطلب:

٢- التأثير في الإنتاج:

٣- التأثير في الإنتاجية:

٤- التأثير في تكاليف الإنتاج:

الفقرة الثانية: أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية بشكل عام.

الفقرة الثالثة: التأثير في كمية العنصر البشري.

أولاً: معدل تزايد السكان:

ثانياً: الهجرة:

ثالثاً: معدل العمالة والبطالة:

مقدمة:

إن عملية التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ومتشعبة وتتدخل فيها عناصر جديدة في جميع الميادين ولا سيما في الميادين الاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أن عناصر التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية فقط، بل يذهب بعض الاقتصاديين إلى القول أن للاقتصاد في عملية التنمية دوراً صغيراً وبسيطاً، ولهذا فإن العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ليست عقبات اقتصادية فقط، إنما عقبات اجتماعية وثقافية وسياسية أيضاً، ولكننا ولضيق المجال وانسجاماً مع المخطط الذي رسمناه لهذا المقرر فلن يتم التركيز إلا على الجانب الاقتصادي لعملية التنمية .

إن عملية التنمية هي عملية تغيير شامل كمي ونوعي في العناصر الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية وطبقاً لاستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر (المحددات) يمكن اجمالها في العناصر الثلاثة:

- العنصر البشري.
- رأس المال.
- والتكنولوجيا والتقدم التقني.

العنصر البشري

العنصر البشري أو الإنسان هو العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والعنصر المستهلك، ولأنه يجمع هاتين الوظيفتين فهو العنصر المؤثر أولاً في عملية التنمية، فعملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الإنتاج وتبديل في بنية هذا الانتاج، والإنسان وهو وحده القادر على تحقيق هذه الزيادة وهذا التبديل، كما أن عملية التنمية تحتاج إلى تخفيض في الاستهلاك وتبديل في نمط الاستهلاك وهو القادر وحده على هذا التخفيض وعلى هذا التبديل .

وبإيجاز فالتنمية بحاجة إلى فائض اقتصادي والإنسان هو القادر على تأمين هذا الفائض عن طريق تأمين مستوى أعلى من الإنتاج الكلي ومستوى أدنى من الاستهلاك الكلي. ومن هنا يمكن القول أنه إذا زاد الإنتاج عن الاستهلاك تأمين الفائض الاقتصادي وأمكن الولوج في طريق التنمية، بينما إذا حدث العكس فلا يمكن التفكير في عملية التنمية، وهذا يعني في رأي بعض الاقتصاديين أن السكان إذا زادوا بمعدل يفوق معدل زيادة الثروة المستغلة سوف يشكلون عقبة في وجه التنمية.

الفقرة الأولى: علاقة العنصر البشري في الاستهلاك والإنتاج والإنتاجية وتكاليف الإنتاج.

زيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر عادة في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في الطلب وفي الإنتاج وفي الإنتاجية وفي تكاليف الإنتاج والمنافسة في السوق.

٥- التأثير في الطلب على الاستهلاك وشكل هذا الطلب:

حجم السكان يؤثر كما هو معروف على حجم الطلب على السلع والخدمات وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تزيد من الطلب على السلعة الاستهلاكية والاستثمارات الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمات والسكن والمدارس والطرق والمشافي.... الخ.

٦- التأثير في الإنتاج:

يؤثر أيضاً حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه، وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقسيمه وبالتالي زيادة كمية الإنتاج، ويغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس المال، وحتى يمكن استغلال هذا التبدل في حجم السكان لصالح عملية التنمية الاقتصادية لابد من تحسين نوعية عنصر العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الاعداد والتأهيل والتدريب، وعن طريق زيادة حجم القوة العاملة نسبة إلى إجمالي السكان والتقليل من معدل البطالة.

وكما هو واضح فإن العلاقة بين السكان وكل من الإنتاج والاستهلاك علاقة معقدة لأن أي زيادة في السكان تؤثر بشكل سريع ومباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمارات الاجتماعية، بينما لا تؤثر بنفس السرعة وبنفس الآلية الميكانيكية على زيادة الإنتاج، لسبب بسيط وهو أن الزيادة في الإنتاج تتطلب فترة من الزمن وهي الفترة اللازمة كي تصل هذه الزيادة في السكان إلى السن الذي تستطيع فيه العمل.

٧- التأثير في الإنتاجية:

يؤثر أيضاً حجم السكان في إنتاجية العمل لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من تقسيم العمل و من التخصص المهني على مستوى الوطن، والتخصص الفني على مستوى الوحدة الإنتاجية نتيجة زيادة حجم الإنتاج، وسوف ينعكس ذلك بشكل ايجابي على توسع الصناعة وتطورها، عن طريق امكانية دفع التقدم التقني واستخدام وتحقيق وفورات خارجية لزيادة فرص الابتكار والابداع .

٨- التأثير في تكاليف الإنتاج:

حيث تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج مما يمكن من تحقيق وفورات سلمية- أي تخفض في تكاليف إنتاج السلع نتيجة امكانية الوصول إلى حجم مثالي في الإنتاج - تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي إلى امكانية أكبر على منافسة المنتجات المحلية للمنتجات الأجنبية في السوق الوطنية والسوق العالمية.

الفقرة الثانية: أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية بشكل عام.

لقد عرف منذ القديم أن العنصر البشري أو عمل الإنسان هو أهم العناصر التي تخلق الانتاج، ولقد بين الاقتصاديون منذ بداية نشوء الاقتصاد كعلم أن ثروة الامم لا تقاس بالنقد وإنما بإنتاج السلع المادية، ولقد لوحظ بعد وقت قليل أن العمل إضافة للأرض آنذاك هو العنصر الحاسم في تأمين حاجات الانسان، ولوحظ كذلك أن قوة الدولة هي في عمل أفرادها أو ((بالتنمية)) وأن هذه التنمية بحاجة إلى عمل هؤلاء الأفراد كماً وكيفاً، بمعنى آخر إن الموارد الاقتصادية المادية لا تستطيع دفع التنمية دون موارد أخرى بشرية قادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها في عملية التنمية.

إن مقولة كون العنصر البشري أساس التنمية الاقتصادية أصبحت حقيقة لا غبار حولها، ولذا فقد اعتبر أن تأهيل هذا العنصر نوعاً من أنواع الاستثمار مثله مثل الاستثمار من أجل تحسين الآلة، بل لقد اعتبر الإنسان نفسه كرأس مال مثله مثل رؤوس الأموال الأخرى وأخذ يطلق عليه اسم (رأس المال البشري).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اعتبار العنصر البشري كرأس المال لا نجده فقط في فكر المدرسة الكلاسيكية بل ايضاً في فكر المدرسة الماركسية، لان جوهر النظرية الماركسية يستند كلياً ونظرياً وعلمياً على العمل

إن اعتبار الإنسان كعامل حاسم في التنمية الاقتصادية يأتي من الأسس التالية:

أولاً: إن العمل الازم للإنتاج، والانسان قادر على أن ينتج أكثر مما يستهلك أو بمعنى آخر قادر على إنتاج الفائض الاقتصادي اللازم للتنمية.

ثانياً: الإنسان غير المؤهل أو غير المنتج عبء في وجه التنمية الاقتصادية لكونه مستهلكاً ومبديداً للموارد الاقتصادية المتوفرة.

ثالثاً: الإنسان وحده هو القادر على تنظيم استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي القادر على تسخيرها في خدمة التنمية .

الفقرة الثالثة: التأثير في كمية العنصر البشري.

ما دام العنصر البشري هو العنصر الهام في عملية التنمية الاقتصادية، فإن السعي لزيادة هذا العنصر عن طريق زيادة حجمه أو نوعه سوف يكون نقطة الانطلاق في العملية، هذا ويمكن التأثير في كمية هذا العنصر عن طريق العوامل التالية:

١- معدل تزايد السكان.

٢- الهجرة.

٣- معدل العمالة والبطالة.

أولاً: معدل تزايد السكان:

☒ السكان بالتعريف:

هم مجموع الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة، ويتوقف عددهم على معدل الولادات وعلى معدل الوفيات، ويكون الفرق بينهما وهو معدل تزايد السكان، الذي يحدد بالتالي الحجم الإجمالي للسكان.

☒ معدل الولادات والعوامل المؤثرة فيه:

معدل الولادات هو المؤثر الأساسي في الحجم الإجمالي للسكان ، ويتوقف هذا المعدل على عدد المواليد الأحياء خلال سنة ما لأن :

$$\text{معدل الولادات} = 100 \times \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{متوسط عدد السكان}}$$

ويتوقف هذا المعدل عادة على عدة عوامل مثل :

- عوامل دينية حيث يعتبر الدين عاملاً مشجعاً على الزواج وتزايد النسل.
- عوامل اقتصادية حيث يحاول أغلب الناس إيجاد ربط بين الدخل الفردي لهم وبين معدل الولادات.
- عوامل اجتماعية - ثقافية لأنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي - الثقافي كلما مال هذا المعدل نحو الانخفاض.
- عوامل سياسية وايدولوجية حيث تؤثر سياسة المجتمع وقراراته في تشجيع أو في الحد من التزايد السكاني.

ويختلف الاقتصاديون حول السياسات السكانية التي يجب اتباعها، ففي حين يؤيد البعض التزايد السكاني ويؤكد على العلاقة الطردية بين حجم السكان والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، يؤكد البعض الآخر على وجود علاقة عكسية بين تزايد السكان والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي فإنهم يدعون إلى تحديد النسل، وهناك اتجاه ثالث بين اقتصاديين يقفون موقف وسطاً لا يؤيد أي من الاتجاهين ويعتقد أن هناك حجماً أمثل للسكان من أجل الوصول إلى تحقيق إنتاجية مثلى لعمل الفرد واستغلالاً أمثل من الموارد المتاحة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

☒ النظرية السكانية:

تنقسم النظريات السكانية إلى ثلاثة مجموعات تبعاً لموقفها من التزايد السكاني إلى:

✓ اتجاه الدفاع عن التزايد السكاني:

هذا الاتجاه ليس جديداً فمنذ القديم هناك من يرى في زيادة السكان الخير والبركة.

- ابن خلدون كان أكثر وضوحاً وصراحة يوم بين أن قوة الدولة هو في كثرة سكانها.
- الماركنتيليون يرون في زيادة السكان أحد العوامل الأساسية في قوة الدول وفي التمكن من استغلال العالم المكتشف والحصول على الذهب والفضة.
- الفيزيوقراطيين يؤكدون أن الحجم الكبير من السكان هو الذي سوف يمكن من استغلال الأرض والحصول على منتج صافٍ
- الاشتراكيون سواء منهم الطوباويون أو العلميون دافعوا بقوة وبموضوعية أكثر من كافة اقتصاديين السابقين عن التزايد السكاني.
- ماركس بين أن مشكلة العمال ليس في عدد السكان، وإنما في الأسلوب الرأسمالي نفسه، وأن مشكلة انخفاض الطلب عليهم هي بسبب انخفاض الاستهلاك عن الإنتاج الذي ينتج عن وجود فرق بين القيمة الفعلية التي يخلقها العمال وبين القيمة الظاهرية التي يحصلون عليها مقابل عملهم.

✓ إتجاه تحديد النسل:

أصبح انصار هذا الاتجاه يرون أن زيادة عدد السكان يقف عقبة في وجه التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لذلك فإنهم ينصحون لأسباب عديدة ومختلفة بضرورة تحديد النسل، وأهم انصار هذا الاتجاه قديماً وحديثاً وهم:

١- روبرت مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤): كان يعتقد أن عدد السكان يتزايد وفق متوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦.... الخ) في حين أن الإنتاج الزراعي يتزايد وفق متوالية عددية (١، ٢، ٣، ... إلخ)، وأن هذا الواقع سوف يزداد مع الزمن هو سبب المأساة.

٢- ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣): يرى بأن الاجور سوف تبقى نتيجة لتزايد عدد السكان قريبة من الحد الأدنى للكفاف بالتالي اعتبر أن تزايد السكان سبباً في الحالة المأساوية التي يعاني منها العمال. كذلك بين ريكاردو أن الربح الذي يأخذه الملاك العقاريين دون عمل مرده إلى تزايد استغلال الاراضي نتيجة تزايد السكان

٣- جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣): أكد على العلاقة بين حجم السكان وبين النمو الاقتصادي مؤيداً اطروحة مالتوس حول تردي الأوضاع الاقتصادية في حال تزايد السكان.

✓ اتجاه الحجم الأمثل للسكان:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن كلام كلا الاتجاهين: اتجاه الدفاع عن التزايد السكاني واتجاه الدفاع عن الحد من السكان قد يكون احياناً صحيحاً و احياناً خاطئاً، وأن ذلك يتوقف على الظروف الخاصة في كل بلد من حيث الحجم السكان ومن حيث توفر الموارد المتاحة، ولذا فإن كل بلد له حجم معين من السكان تجاوزه أو عدم الوصول إليه ينعكس سلباً على عملية التنمية والتقدم.

☒ معدل الوفيات والعوامل المؤثرة فيه:

معدل الولادات لا يؤثر وحده بالحجم الإجمالي للسكان، وإنما يؤثر فيه كذلك معدل الوفيات لأنه يمكن التأثير فيه أيضاً كي نحافظ على قوة العمل ونزيد من حجم العنصر البشري ويكون معدل الوفيات عادة :

$$\text{معدل الوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{متوسط عدد السكان}} \times 1000$$

هذا ومع ازدياد التقدم والرفي يميل هذا المعدل تدريجياً نحو الانخفاض، وعموماً فإن هذا المعدل يتأثر بمجموعة من العوامل الصحية والاقتصادية والثقافية وهيكلية واستثنائية.

ثانياً: الهجرة :

☒ الهجرة بالتعريف:

هي انتقال مجموعة من الأفراد بشكل نهائي من منطقة جغرافية إلى أخرى ولأسباب مختلفة ومعينة، ولذا فإن الانتقال المؤقت بسبب العمل أو الدراسة أو غير ذلك حتى وإن كان من منطقة جغرافية إلى أخرى لا يعتبر هجرة لأنه انتقال غير دائم .

☒ أنواع الهجرة :

تنقسم الهجرة إلى نوعين خارجية وداخلية، وتختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول المختلفة، كما تختلف حسب المرحلة التاريخية.

✓ الهجرة الخارجية :

تختلف الهجرة الخارجية التي حدثت قديماً عن الهجرة الخارجية التي يعرفها العالم حديثاً. فقد كانت قديماً من الدول المتقدمة إلى الدول المتقدمة الأخرى المكتشفة حديثاً آنذاك، ولقد شكلت هذه الهجرة يوماً ظاهرة مميزة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أما اليوم فنجد أن الهجرة الخارجية هي من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة .

صحيح أن كليهما أي الهجرة القديمة بين الدول المتقدمة والهجرة الحديثة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة هي هجرة خارجية، إلا أن الآثار التي تولدت عن كل منهما تختلف عن الأخرى، ففي حين كان للهجرة الأولى آثار إيجابية وحاسمة من أجل تطور كل من أوروبا وأمريكا لأنها سمحت بإدخال الآلات الزراعية في أوروبا وسمحت باستغلال الموارد المتاحة في أمريكا، فإن الهجرة الحالية من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة أدت إلى إفقار الدول المتخلفة من الأيدي العاملة اللازمة لتطورها.

✓ الهجرة الداخلية :

وهي مثل الهجرة الخارجية قد تكون إيجابية إذا هدفت إلى إعادة التوازن في سوق العمل وقد تكون سلبية إذا أدت على العكس من ذلك إلى البطالة.

حالياً تشكل الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول المتخلفة ظاهرة سلبية لأنها ليست منظمة، وتؤدي إلى نمو غير طبيعي في المدن وإلى وجود بطالة مقنعة وظاهرية فيها.

للهمجرة الداخلية أسباب متعددة ومختلفة اقتصادية (كانخفاض دخل العاملين في الزراعة، وتوفر فرص العمل في المناطق الصناعية)، واجتماعية (كالعلم والجاه والمركز الاجتماعي الذي تتيحه المدينة لأبناء الريف)، وديموغرافية (ارتفاع معدل نمو السكان في الريف عنه في المدن مما يؤدي إلى عدم كفاية الأراضي لإشباع حاجات الولادات المتزايدة)، استثنائية (الحروب).

ثالثاً: معدل العمالة والبطالة:

يمكن كذلك زيادة العنصر البشري (العمل) عن طريق رفع معدل العمالة وذلك باستخدام كامل قوة العمل المتوفرة أو الوصول إلى ما نسميه بالعمالة الكاملة، وهذا يعني تخفيض نسبة البطالة إلى أقل ما يمكن .

☒ مصطلحات العمل والعمالة والبطالة :

العمل: بالمعنى الاقتصادي هو الجهد الإرادي الفردي أو الجماعي المبذول في سبيل الحصول على منفعة سواء أكان هذا الجهد عقلياً أم بدنياً.

الموارد البشرية: تعتبر ذاك الجزء من السكان القادرين على العمل، وهم عادة الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين سن العمل وسن التقاعد (١٢ أو ١٤ - ٦٠ أو ٦٥) ويطلق على هذه الموارد اسم القوة البشرية أو الموارد البشرية.

قوة العمل: للجزء من الموارد البشرية الجاهزة فعلاً للعمل، أي الأفراد ما بين سن العمل وسن التقاعد الذين يقدرّون فعلاً على العمل ومستعدون لأدائه ويبحثون عنه.

العمالة: ويقصد فيها قوة العمل العاملة فعلاً، ولذا فإنها هدف السياسة الاقتصادية وأداة تنظيم عنصر العمل، ويعتبر الوصول إلى العمالة الكاملة أساس عملية التنمية.

البطالة: هي حالة التوقف عن العمل رغم البحث عنه، ولهذا فإن التوقف الإرادي عن العمل لا يدخل ضمن البطالة حتى وإن كان المتوقف ضمن قوة العمل.

☒ أنواع البطالة:

تختلف البطالة من اقتصاد لآخر، وقد تكون ظاهرة أو دورية، وقد تكون مقنعة ودائمة ومستقرة، وفيما يلي بعض أنواع البطالة:

✓ بطالة موسمية :

تظهر بشكل خاص في القطاع الزراعي خارج فصول الزراعة حيث لا تسمح الظروف الموسمية بممارسة بعض النشاطات الاقتصادية.

✓ بطالة جزئية :

نتيجة تخفيض بعض المنشآت الاقتصادية لحجم أعمالها لسبب ما.

✓ بطالة مقنعة :

هي أشع انواع البطالة وأكثرها حدة في الدول المختلفة وتعرف عادة بأنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج.

✓ بطالة قطاعية :

أي البطالة التي تصيب قطاعاً اقتصادياً معيناً دون غيره نتيجة التحول إلى قطاع آخر أو تقليص العمل في قطاع معين (تراجع الانتاج في قطاع النفط واستبداله بالطاقة البديلة).

✓ بطالة تقنية :

وهي البطالة التي تنتج بسبب التقدم التقني الذي يؤدي في المرحلة الأولى إلى الاستغناء عن اليد العاملة.

✓ البطالة الدورية:

وهي البطالة المتناوبة التي تنتشر في الدول الرأسمالية وتكون بسبب الأزمات الاقتصادية ولاسيما أزمات فيض الانتاج.

✓ البطالة النوعية:

هي البطالة التي تصيب اليد العاملة غير المؤهلة. لأن الطلب يكون على نوع معين من الايدي العاملة من حيث التأهيل لا يتوفر في تلك الايدي العاملة، لذا لا تستطيع أن تلبى طلب المنشآت.

✓ البطالة الإرادية :

وهي التي توجد في الدول الرأسمالية بين مجموعات يوجد لها عمل ولا تقدم عليه.

☒ قانون حساب البطالة:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع قوة العمل}} \times 100$$